أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

إندونيسيا وإدارة الأزمة

إعداد
نور ريحيم يونس واخرون

ترجمة
آلاء البحيري

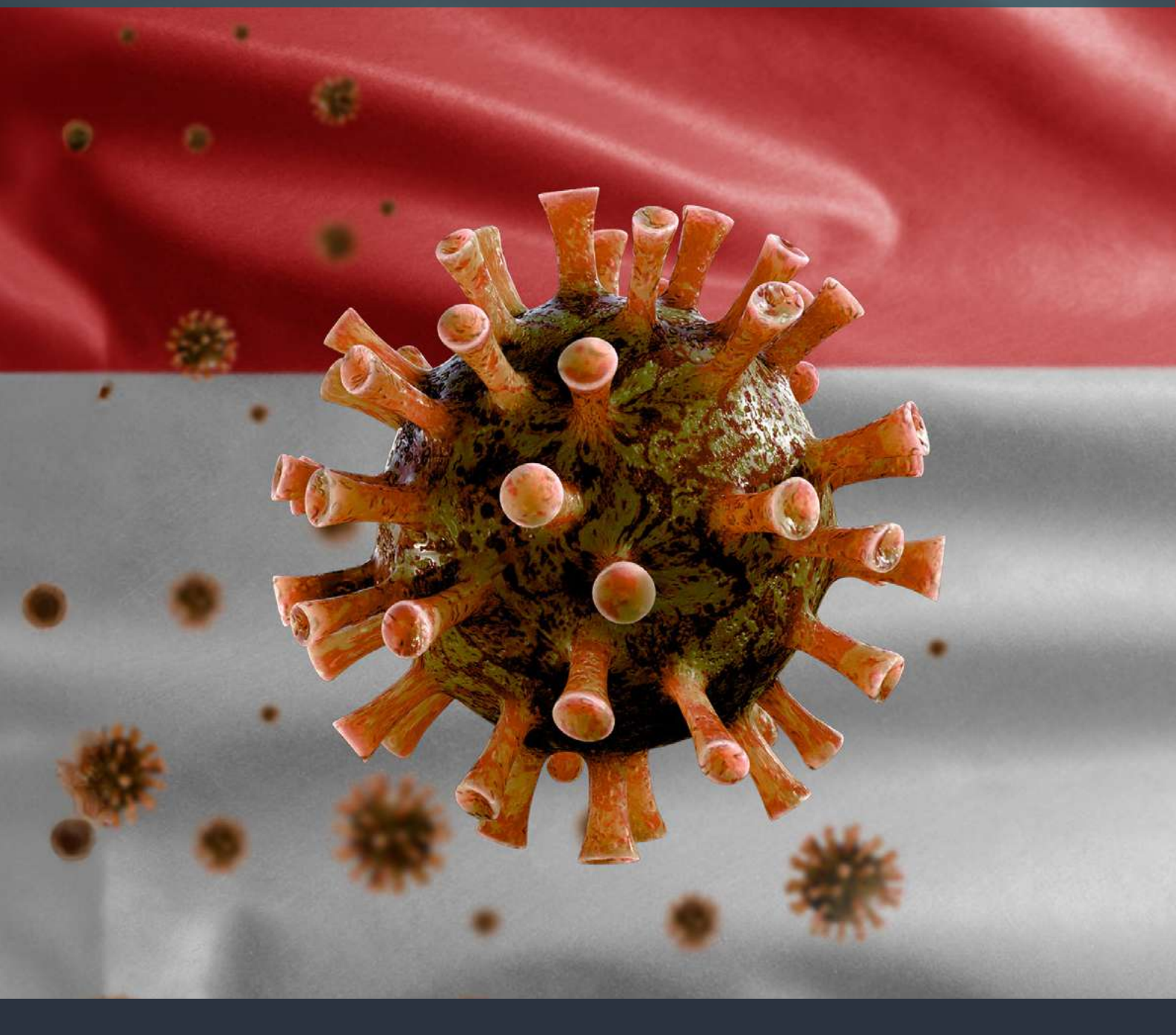

من أزمة الصحة إلى أزمة الحكم:

تسببت الكورونا في أزمة بسياسات إدارة الجائحة في مختلف البلدان، فقابلت جميع البلدان –تقريبًا– تحديات عدة في مواجهتها هذا الوباء، ومعالجتها للوضع المستجد. وبغض النظر عن حالة تقدمها الاقتصادي أو التكنولوجي أو الصحي، ومدى قابليتها لمواجهة الأزمات، وموثوقية قطاعاتها الداخلية، وجاهزيتها للتصدي، فإن جميع الخطط والقرارات المتخذة في كل البلدان على حد سواء كانت لا تتجاوز حيز كونها محاولة تحتمل الفشل قبل الصواب، وبدا كأن الأنظمة القياسية الدقيقة تفقد مكانتها وأهميتها في ظل هذه الأزمة الجديدة الغريبة، التي بعُدت الفترة بينها وبين سابقتها ضئيلة الشبه معها، فلم يعِ منها الجيل الحالي بأكمله إلا مجرد دراسات مقروءة، مما أجبر الحكومات في مختلف البلدان على اعتماد سياسات تميل إلى محاولات صريحة واضحة لا تحمل نتائج مؤكدة (إن لم تكن كذلك).

لما جلبت الكورونا تحديات إدارية بهذه الأزمة الوبائية غير المسبوقة في سياق عالمي، واجهت إندونيسيا تحديات مماثلة، وتفاقمت التحديات مع تزايد الفروق في أثناء المحاولات المتعددة لمقاربة القرارات الصائبة في طريق غامض لم تتضح معالمه بعد.

تعاني جميع الدول تقريبًا ارتباكًا في التعامل مع هذا الوضع، فتختلف الاستجابات التي تحدث في كل بلد، وتتخذ الدولة خطوات معتدلة من خلال تعزيز نظام الفحص، وتعزيز نظام الرعاية الصحية، إلى حد إغلاق المنطقة بالكامل.

أما في السياق الإندونيسي فتحضرنا تساؤلات: كيف واجهت إندونيسيا الوباء؟ وما آلياتها المتبعة؟ أكانت مثل باقي الدول أم أن لها وضع آخر؟

كان التعامل مع الجائحة في مرحلتها المبكرة يتسم بانعدام الجدية، لذلك لم يكن هناك نظام توقع مناسب لمنع انتشار الجائحة. وهذا يدل على إهمال المسئولين الحكوميين في مواجهة خطر تفشي المرض، وغياب التوجيه العام من أجل السيطرة على الأمر.

يظهر في تقرير فوربس المؤرخ ١٣ أبريل ٢٠٢٠ أن إندونيسيا من بين الدول ذات المخاطر العليا التي فشلت في التعامل مع الوباء، علاوة على ذلك فإن إندونيسيا أيضًا في الفئة الدنيا من البلدان من جهة مستوى الأمان من خطر الحمى التاجية. وقد تفاقم هذا الوضع من خلال التقييمات التي أشارت إلى أن نظام الرعاية الصحية ونظام التأمين الصحي المتوفرين ما زالا بعيدَين عن المعايير الصحية الشاملة. ويبدو من تقرير

---

* هذه الدراسة صادرة عن SALAM:JURNAL SODIAL DAN BUDAYA SYAR-I ومنشورة بموقعها الإلكتروني بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٢٠ بعنوان: Kebijakan Pemberlakuan Lock Down Sebagai Antisipasi Penyebaran Corona Virus Cov-id-19 على الرابط : https://shorturl.at/fuD28

فوربس العالمي الموضِّح للوضع الحقيقي في إندونيسيا أن تزايد الحالات يشير إلى أزمة في سياسة التعامل مع الجائحة.

ما ظهر على القنوات الفضائية التابعة للحكومة هو تجاهل المسئولين المعنيين لذاك الخطر، فلم تكن هناك حاجة ملحَّة لاتخاذ سياسات استباقية، واعتُقِد في عدد من التصريحات الصادرة عن مسئولين حكوميين أن إندونيسيا ستكون في مأمن من تفشي الحمى التاجية بحجج مختلفة غير مستندة إلى العلم الكافي، بل كان هناك أمل في أن انتشار الوباء بمختلف البلدان يمكن أن يكون في الواقع فرصة اقتصادية وطنية.

لكن في الحقيقة لا يوجد بلد -تقريبًا- محصن حقًّا من الحمى التاجية، بما في ذلك إندونيسيا. وتحول ذاك الأمل بأن الفيروس لن ينتشر في إندونيسيا بشكل كبير عندما أعلن الرئيس عن حالة إيجابية في ٢ مارس ٢٠٢٠. ومع ذلك، وبسبب غياب إجراءات الاستعداد من بعد الإعلان، فإن جهود التعامل مع الوباء باءت بالفشل. ويظهر هذا الفشل في التوتر داخل المرافق الأساسية مثل مستشفيات الاستقبال غير المجهزة، وغياب بروتوكولات الفحص، ومعدات الاختبار غير المتاحة بعد، ونقص معدات الوقاية الشخصية، والمشكلات المختلفة المتعلقة بالعلاج. الفشل نفسه يتكرر على مستوى التنسيق بين الحكومة والسياسات، فيبدو أن كل وكالة أو قائد حكومي يتخذ خطوات فردية.

بشأن صراع السياسة وجوانب الحكم في تلك الفترة، يشغلنا أن نطلع على التسلسل الزمني للسياسات؛ لإظهار استجابة الحكومة الإندونيسية خلال الأسابيع الستة الأولى من الوباء.

على مستوى العديد من الحكومات في مختلف البلدان، فإنه لا يمكن معالجة وضع الأزمة بسهولة، خاصة أزمة وباء الحمى التاجية. وقد اتُّخِذت إجراءات حيال الأزمة بسرعة كبيرة تتطلب تقييمات يومًا بعد يوم، ونظرًا لطبيعة الكارثة التي سببها التفشي، فقد وصل الأمر بسهولة إلى درجة التوتر والصراعات، سواء بين الجهات الحكومية أو على مستوى المجتمع.

لهذا السبب، يُطلَب من واضعي السياسات أن يكونوا قادرين على صنع السياسات التي يمكن أن تقلل من احتمال الصراع بسبب حالات الأزمات بين الجهات الحكومية؛ تجنبًا لنشوء الصراع بين الجهات المختلفة. فكل ممثل لديه مصلحة وسلطة خاصة يمكن ممارستها رسميًّا، وفي مثل هذه الحالة فالأولوية للقيادة العليا حتى تخضع مختلف المؤسسات والمصالح القطاعية لقيادة وسياسة واحدة.

يتطلب التعامل مع وباء الحمى التاجية سياسات مناسبة قادرة على ضمان الشفافية وإيصال الحقيقة للمواطنين في حالات الأزمات المشابهة، بالإضافة إلى القيادة القوية من قِبل الحكومة. ونتيجة للاستجابة المتأخرة لانتشار الجائحة، أصدرت الحكومة أخيرًا عددًا من السياسات، وفي غضون شهر واحد، أصدر الرئيس «جوكو ويدودو» تسع مواد قانونية تتعلق بالتعامل مع وباء الحمى التاجية، اشتملت على قرارات رئاسية وقواعد وتعليمات ولوائح بشأن الوباء.

هذه السياسات استجابة لتصاعد المشاكل من ناحية الصحة العامة والجوانب الاجتماعية والإدارية والمالية والسلطة والعواقب السياسية في سياق التعاملات الحكومية على أساس التسلسل الزمني للأزمة والاستجابة لها.

أولًا: صدر المرسوم الرئاسي رقم ٧ لعام ٢٠٢٠ بشأن فرق العمل لتسريع معالجة الوباء. بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن كوفيد ١٩ وباء في ١١ مارس ٢٠٢٠، وذلك في ١٣ مارس ٢٠٢٠. ليصبح بيان منظمة الصحة العالمية أساسًا مهمًّا لإصدار هذا المرسوم.

والشائع هو أن الحالات الناجمة عن كوفيد ١٩ في العالم تميل إلى الزيادة من وقت لآخر، وتتسبب في خسائر بشرية وخسائر مادية أكبر، وسيكون لها آثار على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية.

ثانيًا: إصدار المرسوم الرئاسي الثاني رقم ٩ لعام ٢٠٢٠ بشأن تعديل المرسوم الرئاسي رقم ٧ لعام ٢٠٢٠ (السابق)، بشأن فرق العمل لتسريع معالجة كوفيد ١٩، وذلك في ٢٠ مارس ٢٠٢٠.

وجوهر التعديل في المادة ٧ هو زيادة تكوين مجلس إشرافي توجيهي، وتكوين فرق عمل تنفيذية لمعالجة الحمى التاجية، تتضمن أيضًا المزيد من عناصر الحكومة. وتعديل مادة أخرى تتعلق بالتعليمات الرئاسية بشأن إعادة تركيز أنشطة ميزانية الوزارة وتخصيصها. ويوضح هذا المرسوم الرئاسي أن اتجاه الحكومة كان أكثر وضوحًا في التعامل مع الفيروس.

ثالثًا: إصدار التعليمات الرئاسية رقم ٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تركيز الأنشطة وإعادة تخصيص الميزانية وشراء السلع والخدمات، وذلك في ٢٠ مارس ٢٠٢٠. وأُعِدَّ هذا التوجيه الرئاسي بناءً على المواقف التي تتطلب خطوات سريعة ودقيقة ومركزة ومتكاملة ومتآزرة بين الوزارات والمؤسسات والحكومة المحلية للقيام بها.

يصبح هذا الأمر الرئاسي الأساس لتغيير تخصيصات الميزانية للتعامل مع الفيروس بالدرجة الأولى. وينظم هذا المرسوم الرئاسي أنشطة الوزارات والمؤسسات لتسريع عملية شراء السلع والخدمات المتعلقة بالإجراءات المضادة لكوفيد ١٩، من خلال توسيع وتسهيل الوصول وفقًا للقانون رقم ٢٤ بشأن إدارة الكوارث وقواعده المشتقة.

رابعًا: إصدار اللائحة الرئاسية رقم ٥٢ لعام ٢٠٢٠ بشأن تطوير مرافق المراقبة والمأوى للسيطرة على كوفيد ١٩ أو الأمراض المعدية الناشئة في جزيرة «جالانج» وبعض المدن الإندونيسية الأخرى. صدرت اللائحة الرئاسية التي وقعها الرئيس «جوكووي»[١] في ٣١ مارس ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار أن انتشار الفيروس مستمر في الزيادة.

١ جوكووي: الرئيس الإندونيسي «جوكو ويدودو».

وكلف الرئيس وزير الأشغال العامة والإسكان ببناء مستشفى طوارئ مخصص للأمراض المعدية مثل عدوى الحمى التاجية. وقد انتهى بناء مستشفى الطوارئ في جزيرة «جالانج» ودخلت الخدمة منذ ٦ أبريل ٢٠٢٠.

خامسًا: إصدار اللوائح الحكومية بدلًا من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن السياسات المالية للدولة واستقرار النظام المالي بهدف التعامل مع الوباء وتفادي تعرض الاقتصاد الوطني للخطر، فيبلغ إجمالي الإنفاق الإضافي والتمويل لميزانية ٢٠٢٠ بقيمة ٤٠٥,١ تريليون روبية للتعامل مع الوباء، لتصبح اللوائح هي الأساس القانوني لتعديلات الميزانية في ظروف استثنائية في الوقت الحالي، وفي الوقت نفسه مبررًا لإضافة ميزانية ٢٠٢٠ وميزانية الإنفاق للتعامل مع فيروس كورونا.

سادسًا: إصدار المرسوم الرئاسي رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تحديد حالة الطوارئ الصحية المجتمعية، وذلك في ٣١ مارس٢٠٢٠. وقد صدر هذا المرسوم الرئاسي في حين شكلت القيود الاجتماعية واسعة النطاق عائقًا كبيرًا.

سابعًا: إصدار اللائحة الحكومية رقم ٢١ لعام ٢٠٢٠ بشأن القيود الاجتماعية واسعة النطاق في إطار تسريع معالجة الوباء، في ٣١ مارس ٢٠٢٠، وتنظم هذه اللائحة تنفيذ الإغلاق الكامل، أو الحظر التام. فمع ازدياد عدد الوفيات تحتاج الحكومة إلى زيادة حالة الوعي العالي بإستراتيجية الإغلاق التام، ولكن بما يتناسب مع طبيعة الثقافة الإندونيسية. بمعنى أن إندونيسيا لم تنفذ إستراتيجية الإغلاق التام بالقصد المتداول الذي نفذته معظم الدول، ولكنها تخيرت ما يناسبها مراعيةً بروتوكولات منظمة الصحة العالمية، التي تتضمن العزلة الذاتية، ومراعاة المسافة الجسدية.

ولتوسيع نطاق الوعي بالأزمة والإجراءات المتخذة، فُعِّلت أوسمة على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل الإعلام، مثل:

#StayHome #WorkFromHome

#البقاء_في_المنزل أو #ابق_بالمنزل

وظلت الخدمات المقدمة للمجتمع مستمرة، سواء أكانت تتعلق بالاحتياجات الأساسية، أم الخدمات الصحية، أم الخدمات العامة الأخرى. وكذلك ظلت وسائل النقل العام التابعة للحكومات المركزية والإقليمية متوفرة، مع زيادة مستوى نظافة وسائل النقل المستخدمة.

وتظهر الخطوات التي تعكس بداية التنسيق بين الجهات الفعالة والمؤسسات الحكومية في عدة أمور منها: إعادة تخصيص ميزانية الوزارات والمؤسسات، والصناديق الإقليمية للدخل الأصلي، والصناديق النقدية الإقليمية، واستيراد المعدات الصحية، وإنشاء مستشفى الرياضيين في جاكرتا لتكون مستشفى طوارئ لاستقبال مصابي العدوى، وإعداد التدابير الاستباقية.

فُرضت العديد من أشكال القيود على التفاعل بين الناس، بما في ذلك القيود المفروضة على حصة

ركاب النقل العام بسبب حظر جميع أنواع أنشطة العبادة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك خرائط للمصابين مصنفة حسب المنطقة من خلال الموقع الرسمي للحكومة على الإنترنت.

ومع ذلك، لم يلتزم المواطنون بشأن تلك الاجراءات، ولم تُؤخَذ بجدية، ولم تطبق إستراتيجية الإبعاد في كل مكان. وهذا يشير إلى أن السياسات التي وضعتها الحكومة لم تُؤخَذ على محمل الجد من قبل عدد من أفراد المجتمع. وصار هناك كمّ معلوماتي كثيف غير موثوق أو مؤكد حول الوباء، وفشل في نشر الوعي بالمجتمع، بالإضافة إلى الطبيعة المجتمعية وأنماط المعيشة التي غالبًا ما تعوق خطوات الإقناع بالتباعد الجسدي. والأمر هكذا يسير نحو التهديد الوطني، ويجب أن يكون هناك قرار صائب وثابت.

إن اختيار الحكومة لا يخلو بشكل تام من المخاطر، لكن يُخشى مآل هذا الحد من التفاعل إلى تقليل كمية إنتاج وتوزيع السلع والأنشطة الأساسية التي تساوي قيمة اقتصادية كبيرة.

يوضح التسلسل الزمني للاستجابة الأوليّة للحكومة، في الفترة من فبراير إلى مارس ٢٠٢٠، وجود أزمة في سياسة الاستعداد لاحتمال حدوث أزمة والاستجابة أولية للأزمة. تتجلى أزمة السياسة هذه في إدارة التعامل مع الوباء نفسه وإدارة تقسيم السلطة بين المؤسسات الحكومية. وينبئ ذلك بوجود تضارب في السلطة بين المؤسسات سواء على المستوى الوطني أم في العلاقات المركزية الإقليمية. وتبع ذلك تنسيق غير واضح في معالجة الأزمة.

يمكن أيضًا رؤية أزمة السياسة في ضعف قدرة الحكومة على إيصال قضايا الأزمة إلى الجمهور. تُظهِر نتائج معهد الأبحاث للبحوث الاقتصادية والاجتماعية والتعليم، حول التواصل العام الحكومي خلال وباء كوفيد ١٩ الذي صدر في ٧ أبريل ٢٠٢٠، مشكلةَ الفشل في إدارة التعامل مع الجائحة، وتبين أخطاء الحكومة في نقل المعلومات للشعب، خاصةً بالتضارب الحاصل في التصريحات التي أدلى بها كبار مسئولي الدولة. وأدى ذلك إلى عدم حصول الشعب على معلومات دقيقة تتعلق بتطور الأزمة ومواجهتها.

ويظهر هنا انعدام قدرة الحكومة على إدارة المعلومات العامة والاتصالات بشكل مناسب خلال أزمة الجائحة، وينقلنا هذا للحديث عن دور هذا الجانب، وتأثيره وتأثره بالأزمة.

تأثر الطقوس الدينية:

كان توقيت حلول الوباء ولوازمه الاحترازية في هذا العام متوافقًا مع المناسبات الدينية الإسلامية الرئيسة، التي تأثرت بشكل بالغ في العالم أجمع لدى المسلمين، من غلق للمساجد، وتضييق الإطار الجماعي لأداء بعض الشعائر الجماعية التي في أدائها تعريض أفرادها للعدوى والإضرار بصحتهم ومَنْ حولهم.

ومع أن تلك التغيرات كانت عالمية وعامة على كل دول العالم المتفشي بها الفيروس وليس على المسلمين وحدهم أو على الشعب الإندونيسي خاصة، فإن تأثر الأخير بتلك الحال كان مختلفًا عن غيره من

الشعوب؛ فبرغم القرارات الاحترازية الصادرة عن وزير الشئون الدينية بغلق المساجد، وإلغاء صلاة التراويح وصلاة عيد الفطر، وبالتبعية منع التجمعات المسنونة من إفطار جماعي ومعايدات، فإن استقبال مسلمي إندونيسيا لهذا الوضع كان مختلفًا، والسؤال هنا:

هل استجاب مسلمو إندونيسيا وخضعوا لهذا الوضع؟ وكيف استجاب المسلمون المتدينون منهم خاصة؟

بشكل عام، انقسمت الكتلة المسلمة في إندونيسيا تجاه هذا الشأن إلى فريقين: أحدهما نفر من القرارات والفتاوى الصادرة من مجلس علماء المسلمين الإندونيسي MUI [٢] بشأن أداء الصلوات في المنزل، واستبدال صلاة الظهر في المنزل بجماعة الجمعة. وقد وصف الدكتور أزيومارديي أزرى Azyumardi Azra [٣] في جريدة الجمهورية Republika [٤] (الخميس ٢٦ مارس ٢٠٢٠) ذلك الفريق بأنه جماعة منشقة تخلفت عن اتباع التعاليم الدينية، وقد تبين موقف ذلك الفريق طبقًا لما قاله د.أزرى بعد صدور فتاوى صلاة الجمعة.

علل الذين رفضوا الخضوع لإلغاء الصلاة خوفًا من الفيروس امتناعهم بالتساؤل: لماذا نخاف من الفيروس وهو مخلوق الله؟ أما كان يجب أن نخاف من الله فقط؟ إن الخوف يجب أن يكون من الله فقط. فهم يرون أن التعرض لفيروس كورونا أو تجنب الفيروس هو بالفعل بيد الله وبقدرته، وهذا الموقف يدفعهم دون وعي إلى تجاهل قواعد الصحة، فلا يتجنبون العدوى، ضاربين بالأسباب الواجب الأخذ بها عرض الحائط، ناكرين كل أثر لها.

وهذا من الجهل بمقاصد الشريعة وفهم تعاليم الإسلام في حفظ النفس، فوصف التعليمات الطبية من ارتداء الأقنعة الواقية أو القفازات الطبية بالإجراءات عديمة الفائدة، بحجة أن الموت والحياة بيد الله، ولا دخل لهذه الأشياء بوقاية الإنسان من الموت أو إبقائه قيد الحياة – إنما هو ضرب من الخلل العقائدي، والاختلال المنهجي لفهم الإسلام وتعاليمه ومقاصده، وبعيد كل البعد عن التعاليم الإسلامية. فالإيمان بقدرة الله تعالى في ملكه وخلقه وتحديد مصيرهم بالموت أو الحياة لا يستلزم عدم الأخذ بالأسباب، فهذا مخالف لمعنى التوكل ويفضي بالضرورة لنقيضه: التواكل، وهو مذموم.

والقاعدة الإسلامية تقول بتقديم درء المفاسد. وحفظ النفس البشرية من المقاصد الأولى للشريعة. وقد ثبت بالأدلة والتقارير الطبية الموثوقة تفشي عدوى الفيروس في معظم البلدان، أي أنه أصبح طاعون العصر. وعن عائشة أم المؤمنين قالت: سألتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عن الطاعونِ، فأخبَرَني رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: «أَنَّهُ عَذَابٌ يَبْعَثُهُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، وَأَنَّ اللهُ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَقَعُ

٢ مجلس علماء إندونيسيا Majelis Ulama Indonesia.

٣ إحدى الشخصيات الإسلامية المهمة بإندونيسيا، أستاذ أقدم للتاريخ والثقافة الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شريف هداية الله الإسلامية بجاكرتا، وهو مؤرخ بارز ومفكر إسلامي إندونيسي.

٤ جريدة أخبار إندونيسية.

الطَّاعُونُ فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لاَ يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ»[٥]. والضرر الذي سيتخلف عن خروج الناس وانتشارهم واجتماعهم في مكان واحد خمس مرات فأكثر في مكان مغلق، مع انعدام قدرة الهيئة المسئولة على ضمان التعقيم والسلامة لمرتاديه، إنما هو ضرب من الإهمال والقتل العمد لمن يصاب بالعدوى لأنه لا علاج للمرض بعد.

ومنع الصلاة بالمسجد والصلاة في البيت بدلًا منها في إطار المنع التام لباقي الأنشطة الاجتماعية لا يتعارض مع مقصد الشريعة الأول وهو حفظ الدين، وإنما يأتي في مرتبة أخرى بلا تعارض.

وتلك الفئة المخالفة ظلت على موقفها هذا حتى بعد صدور القرارات نفسها (قرارات إلغاء الصلاة بالمسجد شاملة التراويح والعيد) من مؤسستي: نهضة العلماء Nahdlatul Ulama) NU)[٦] والمحمدية Muhammadiyah[٧]، وهما من كبرى المؤسسات الدينية الإسلامية في إندونيسيا، ومأخوذ برأيهما من قبل الجموع الإسلامية هناك. موقف هؤلاء المخالف يؤدي بالفعل إلى نتائج عكسية مع الجهود المبذولة لوقف انتشار فيروس كورونا.

أما الفريق الآخر فيتمثل في الغالبية السائدة بإندونيسيا، التي تمثلها مؤسسة "نهضة العلماء"، و"المحمدية" بشكل عام. وتقول هذه الفئة بتأجيل العبادات في أماكن العبادة ومنع التجمعات حتى لو كانت لغرض ديني. ويستند موقف هذه المجموعات الرئيسة إلى قاعدة "درء المفاسد مقدمٌ على جلب المصالح". فإذا واجهت الاختيار بين الحفاظ على سلامة النفس (حفظ النفس) والحفاظ على الدين (حفظ الدين)، فإن ما يجب أن يكون له الأسبقية هو سلامة النفس (حفظ النفس). وعلة هذا الفريق لموقفه من وجهة نظره أن الدين بدون إنسان حي لن يُمارَس. فإذا كان جسم الإنسان غير صحيح أو معرضًا للموت، فكيف يمكن أداء الشعائر الدينية إذن؟

لذا من المحزن أن نرى موقف بعض الجماعات الدينية التي يبدو أنها تجهل الدعوة لعزل النفس والقيود الاجتماعية. ونرى هنا تشابهًا يقترب من التطابق في الفتاوى المتعلقة بأداء العبادة في جميع الدول الإسلامية تقريبًا حول العالم وسط وباء كورونا. وعلينا أن ندرك وجود اتجاهين وجب التوفيق بينهما: اتجاه علمي تجريبي، وآخر ديني روحاني. فيجب إسناد كلٍّ لتخصصه، فنسأل الطبيب بشأن المرض الجسدي، ونتبع الفتوى من الفقيه بشأن الشعيرة الدينية، وكلٌّ يُفتي بما أوتي من علم.

---

٥ أخرجه البخاري في صحيحه (٣٢٨٧/ كتاب أحاديث الأنبياء)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

٦ "نهضة العلماء"، مؤسسة دينية إسلامية سنية إندونيسية، تأسست في ١٩٢٦، ردًّا على الصعود الوهابي في المملكة السعودية، وانتشار الحداثة في إندونيسيا.

٧ "المحمدية"، إحدى كبرى المؤسسات الدينية الإسلامية السنية، ومأخوذ اسمها من النبي محمد دلالةً على مرجعيتها.

الجائحة والصحة الاقتصادية في إندونيسيا:

بانتشار الوباء في أنحاء العالم وفي إندونيسيا التي كانت أعلى الدول من حيث معدل الوفيات في جنوب شرق آسيا تأثرًا بالجائحة، وتحتل المرتبة ٣٥ بمعدل وفيات يبلغ ٨,١٢٪ على مستوى العالم، تمركزت تلك الإصابات في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، المركز الاقتصادي في إندونيسيا، فما وضع صحة الاقتصاد الإندونيسي؟

نتيجة لانتشار الجائحة في بلدان مختلفة، بدأ تباطؤ اقتصادي في أجزاء مختلفة من العالم، وقد ذكر البنك الدولي في تقريره أن هذه البلدان بحاجة إلى العمل بسرعة وتعاونية وعلى نطاق واسع لمواجهة معدل اقتصادي مُهترئ متوقع. كما يُنصح بإجراء تعديلات على سياسات الصحة والاقتصاد الكلي. ونتيجة لهذا الانتشار، فقد تأثرت به أيضًا مناحي الحياة المختلفة في إندونيسيا، بدءًا من التجار في السوق، وأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة، والتجار الذين أُجبِروا على إغلاق متاجرهم، والعاملين عبر الإنترنت الذين فقدوا المستهلكين، وليس انتهاءً بسائقي الحافلات ووسائل النقل العام التي أُجبِرت على التوقف. بالإضافة إلى ندرة الضروريات الأساسية لدرجة ارتفاع أسعارها، الأمر الذي شعرت به طبقات المجتمع كلها في المناطق الحضرية والريفية. والمترقب أن يؤدي هذا الوباء إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة إذا استغرق التعامل معه وقتًا طويلًا. فالمجموعات اللاحقة العاملة في القطاع غير الرسمي تفقد وظائفها وتقع تحت خط الفقر.

إن وباء كوفيد ١٩ كان لديه القدرة ليس فقط على إحداث انكماش في النمو الاقتصادي، ولكن أيضًا على زيادة عدد العاطلين عن العمل على نطاق واسع. في الأسابيع الأخيرة، انتشرت موجات إنهاء التوظيف بوتيرة متزايدة في عدد من القطاعات، بدءًا من قطاع التصنيع إلى قطاعات الخدمات مثل السياحة والنقل والتجارة والبناء وغيرها. هناك أيضًا بعض الشركات التي لا يمكنها حاليًا سوى دفع نصف رواتب موظفيها، فإذا استمر هذا الوباء لفترة أطول، فإن اقتصاديي إندونيسيا المتخصصين يحذرون من ارتفاع محتمل في البطالة هذا العام.

في أغسطس ٢٠١٩، بلغ عدد البطالة المفتوحة ٧,٠٥ ملايين شخص أو ٥,٢٨٪ من إجمالي القوى العاملة. ولا يشمل ذلك عدد العمالة الناقصة بالفعل البالغ ٨,١٤ ملايين، وعدد العاملين بدوام جزئي البالغ ٢٨,٤١ مليون شخص. بالإضافة إلى حالات التسريح من العمل في القطاع الحكومي، فإن تأثير وباء فيروس كورونا على فقدان سبل العيش في القطاع غير الحكومي سيكون أكبر؛ لأن التحمل الاقتصادي للعاملين في القطاع غير الحكومي ضعيف نسبيًا، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على الدخل اليومي، وأنشطة الأشخاص الذين يعملون في القطاع الحكومي.

علاوة على ذلك، فإن عدد العاملين في القطاع غير الحكومي في إندونيسيا أكثر من عمال القطاع الحكومي، حيث يصل إلى ٧١,٧ مليون شخص أو ٥٦,٧٪ من إجمالي القوى العاملة، ويعمل معظمهم

في شركات صغيرة (٨٩٪ في ٢٠١٨)، ولا تنجم الزيادة الكبيرة في البطالة المفتوحة عن تباطؤ النمو الاقتصادي فقط (الذي يمكنه أن يتراوح بين -٠٠ ,٢ في المائة و٠٠ ,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ في حال نجاح الحكومة باتخاذ خطوات أكثر صرامة لمنع انتقال فيروس كورونا كما هو الحال في الصين)، ولكنها ناتجة أيضًا عن التغيرات في سلوك المجتمع تأثرًا بقيود الوباء الاجتماعية، سواء على نطاق صغير أو كبير. وقد صرح الرئيس «جوكو ويدودو» في اجتماع عُقد يوم الاثنين ٣٠ مارس ٢٠٢٠، بأن العديد من العمال غير الحكوميين في «جابوديتابك» أُجبروا على العودة إلى ديارهم بسبب انخفاض دخولهم بشكل كبير، أو حتى اختفوا نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ التي حَدَّت من أنشطة المواطنين، وبالتالي يجب تنفيذ برنامج التحفيز الاقتصادي للشركات غير الحكومية والشركات الصغيرة والمتوسطة على الفور.

ويتبين لنا أن حساب التزايد في نسبة البطالة يعتمد على بعض الافتراضات، أهمها: ازدياد وضع الوباء سوءًا في مايو ٢٠٢٠ مقارنة بأبريل ٢٠٢٠، وتأثير الوباء على مجالات العمل المختلفة، وفرص العمل، والمناطق المختلفة.

في هذه الحالة، فمن المفترض أن تكون قطاعات الأعمال التي لها أُصيبت بالتأثيرات الأكثر خطورة هي: السكن، والطعام، والمشروبات، والنقل، والتخزين، والتجارة الكبيرة أو تجارة التجزئة. وفي المقابل، فإن قطاعات الأعمال التي يفترض أن تكون أقل تأثرًا: الخدمات الصحية، والأنشطة الاجتماعية، والخدمات الإدارية الحكومية.

الوضع الوظيفي الذي يفترض أنه الأكثر تأثرًا بشدة هو وضع أصحاب العمل الخاص، سواء لحسابهم الخاص، أم لحسابهم الخاص بالعمالة. من منظور إقليمي فإنه من المفترض أن العاصمة الإندونيسية سوف تواجه أشد التأثيرات، تليها «ويستجافا» والمدن المجاورة، ومن المفترض أن يكون تأثير وباء كوفيد ١٩ أكبر في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية.

وفقًا لبيان صادر عن وزير المالية الإندونيسي «سري موليانى»، فإن النمو الاقتصادي في إندونيسيا قد يصل إلى ٥ ,٢ في المائة أو حتى صفر في المائة إذا استمر وباء الفيروس لأكثر من ثلاثة أشهر، وقال محافظ بنك إندونيسيا «بيري واريجيو» أيضًا إن آفاق النمو الاقتصادي في إندونيسيا ستتوقف في عام ٢٠٢٠ وستزداد مرة أخرى في عام ٢٠٢١، ويدعم هذا المنظور ٣ عناصر مهمة هي: التآزر، والتحول، والابتكار.

أَثَرُ كورونا على الاقتصادات الأخرى يتمثل في: انخفاض النمو الاقتصادي العالمي، والنمو الاقتصادي لبلدان الوجهة التصديرية، وضعف أسعار السلع الأساسية، والانخفاض الكبير في الفائدة الاستثمارية، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الروبية ليصل إلى ١٦٠٠٠ دولار أمريكي.

تحتاج الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع انتشار فيروس كورونا وتحقيق استقرار الاقتصاد في إندونيسيا، ويجب على الحكومة إعادة ترتيب الإستراتيجية الناضجة وإدراك فقه الأزمات؛ لتتمكن من إدارة المخاطر في التعامل مع الجائحة.

اقترحت بعض المراكز البحثية المختصة سياسات يجب على الحكومة اتخاذها لتقليل التأثير السلبي على الاقتصاد الإندونيسي، كتحديد جميع التكاليف مثل: شراء الأجهزة الطبية الضرورية للفحوصات، وغرف العزل، ووسائل الوقاية الشخصية، وتوفير أماكن لحالات الفحص الإيجابية وغير الإيجابية. كما يُطلَب من الحكومة تقليل عبء التكاليف التي تخضع مباشرة لسيطرة الحكومة مثل الكهرباء الأساسية، وتعريفة الوقود والمياه النظيفة، وتخفيف ضريبة الدخل لكل من عمال الصناعة التحويلية أو ضريبة الشركات للصناعات التحويلية، وتقديم الدعم النقدي المباشر لمن قلّ لديهم الدخل نتيجة التسريح العمالي. كما يجب أن تتبع الدقة في البيانات المجمعة عن المستفيدين لتقديم الدعم النقدي، وتحسين الآليات المؤسسية حتى لا يحدث التقديم بشكل خاطئ، مما يشجع جهات الخدمات المالية على فرض السياسات التي تشجع المؤسسات المالية على إعادة جدولة ديون القطاع الخاص وإعادة تمويلها، وأيضًا فتح الفرص لبلوغ أغراض جديدة.

هذه هي الإجراءات والقرارات التي يجب على الحكومة التصدي بها للأزمة الحالية. ورغم أن سلطة الحكومة هي الأعلى وقدرتها على تنفيذها ترجع إليها بالدرجة الأولى، فإن المسئولية لا تقع على عاتقها وحدها، فيجب على المجتمع دعم دور الحكومة في تحقيق الاستقرار بالاقتصاد الإندونيسي، ومنع انتشار الوباء من خلال الالتزام بالتوجيهات الحكومية دائمًا بالحفاظ على المسافة في التعامل، وغسل اليدين باستخدام الصابون على النحو الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية، واستخدام الأقنعة في التجمعات، وممارسة كل النشاطات في المنزل قدر الممكن والمتاح.

هذا الالتزام بالتعليمات الضرورية ينعكس بالضرورة في صورة نتائج من شأنها تعجيل معالجة الأزمة، وسرعة إنهاء القيود، والسيطرة على انتشار الفيروس، وبالتالي القضاء عليه ثم عودة الحياة لطبيعتها. لكن طبيعة الحياة تلك ستتأثر حتمًا من نواحٍ أخرى، أهمها الصعيد الاجتماعي، فما وضع المجتمع تحت القيود الجديدة؟

المجتمع رهن المسافات:

شهدت التغيرات في الحياة الاجتماعية وسط المجتمع الإندونيسي -الذي يتجاوز عدد سكانه المائتي مليون نسمة في الأشهر الثلاثة الماضية- تغيرات كبيرة، فتفشي وباء الفيروس يقود كل فرد إلى إعادة بناء أنماط وأنشطة الحياة بطريقة غريبة وجديدة لم يعهدها من قبل؛ نتيجة حدوث التغيير الشامل مؤخرًا.

تأثير الوباء على مجمل الحياة الاجتماعية للسكان الإندونيسيين كان واسع النطاق، بدءًا من أنشطة العمال الحكوميين، إلى عمال القطاع الخاص، مما أدى إلى انخفاض الدخل في القطاع الاقتصادي، وهو الأمر الذي سيعود بمردود آخر على الحياة الاجتماعية حين يتأثر دخل الأسرة والأفراد انخفاضًا يئول لانخفاضات متتالية غير مؤقتة بإجراء. بل إن انعدام الدخل أمر محتمل في حال عجز العاملين عن استبدال العمل المنزلي بوظائفهم، وإلا فهو الاختلاط والاحتكاك المستمر ومن ثم تزايد الإصابة والوفيات. فاستنادًا

إلى بيانات من منظمة الصحة العالمية بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٢٠، أكد عدد الدول في العالم المصابة بفيروس كورونا بما يصل إلى ٢١٦، وإيجابية ما يصل إلى ٥,٢٠٦,٦١٤ شخص اختُبِروا، ووفاة ٧٣٦,٣٣٧، في حين أن الحالات الإيجابية في إندونيسيا (التي يبلغ عددها الإجمالي ٢٢٢٧١ حالة) شُفِي منها ٥٤٠٢ حالة وتوفي ١٣٧٢ حالة.

بالنظر إلى اتجاه تطور تفشي فيروس كورونا في إندونيسيا، فإن نسبة معدلات وفيات التي أُعلِن عنها نتيجة الإصابة بكوفيد ١٩ على مدى ٣ أشهر بلغت ٦,٢٪، ونسبة الشفاء ٢٤,٢٦٪ من إجمالي عدد الحالات اليوم، نجد أن أمل التعافي من كوفيد ١٩ لا يزال مرتفعًا نسبيًّا في إندونيسيا من إجمالي تراكم الحالات الموجودة.

أثّر أيضًا قلق وخوف معظم الإندونيسيين من خطر انتقال الوباء على تلبية احتياجاتهم اليومية نتيجة ندرة السلع؛ لأن المجتمع معلق بين ممارسة أنشطة أو عدم ممارستها. بالإضافة إلى أن توزيع البضائع التي يحتاجها المجتمع في مناطق معينة مقيد بسبب إغلاق الطرق، وهذا يؤدي بدوره إلى تفاقم الحالة وإثارة الصراعات الاجتماعية بين أفراده. ولم تَعُد هذه الظاهرة قائمة على الافتراضات أو التحليل، بل أصبحت حقيقة في الوقت الراهن، على الرغم من أنها تأخذ شكلًا مختلفًا. ولكن إذا عُولِجت من البداية بالغلق والسيطرة على الداخل لحمايته من خطر القادمين لكان من الممكن التخفيف من وطأة الخطر والارتباك الشائع حاليًّا.

إن دور الحكومة على جميع المستويات وجميع الأطراف في التعامل مع تفشي فيروس كورونا مطلوب ليس فقط لدرء المفسدة، ولكن أيضًا لتوفير شعور بالأمان للمواطنين. والتأثير الحقيقي والأكبر لتفشي ذاك الفيروس حاليًّا أصاب القطاع الاقتصادي؛ لأن جميع قطاعات الاقتصاد تقريبًا مرتبطة بشكل أو آخر بالحركة الجماعية الاجتماعية، والتبادلات مع جميع أنحاء البلاد.

اقتصاد ما بعد الأزمة:

نتيجة انخفاض النمو الاقتصادي إلى أدنى حد في إندونيسيا، شعرت أطراف مختلفة بالضغط باعتباره أثرًا للقيود الاجتماعية واسعة النطاق التي نُفِذت بالفعل لمنع انتشار الوباء. وبعد ما يقرب من ثلاثة أشهر منه تستعد إندونيسيا للترحيب بنظام اقتصادي جديد، فيجب أن يكون للاقتصاد الإندونيسي مفهوم اقتصادي جديد يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على معدل نمو وتناوب الاقتصاد الوطني.

السوق الرقمي الوطني هو مفهوم للحلول المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات للتوفيق بين طبقات الجهات الفاعلة في الصناعة، مثل: الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الرسمية على نطاق واسع. ومع وجود وباء فلا يمكن للصناعات واسعة النطاق أن تعمل على النحو الأمثل بسبب العدد الكبير من العمال الذين يُسَرَّحون. ومع هذا المفهوم الجديد، يُؤمَل أن تتمكن الحكومة من القيام بدور إستراتيجي أكثر من خلال توفير منصة رقمية كمكان للمشاركة في مساعدة سلسلة أنشطة الصناعة واسعة النطاق على تلبية

احتياج السوق المتوقع بوجود السوق الرقمية الوطنية، مما يعني أن عجلات الاقتصاد المحلي يمكن أن تدور لتساعد في دفع الاقتصاد الوطني.

- رقمنة الصناعة حلًّا:

تأثر الاقتصاد تأثرًا شديدًا بسبب كوفيد ١٩ . فقد اهتزت الظروف الاقتصادية العالمية، وواجهت صناعة السفر العالمية –من شركات الطيران وشركات الشحن إلى الفنادق وأماكن الترفيه– انخفاضًا في النشاط بأكثر من ٩٠٪ بالوجهات السياحية الهادئة، فأجَّلت شركات الطيران الرحلات والعروض التجارية والرحلات البحرية، وأقالت الموظفين، وتأثرت أيضًا الفنادق وأماكن الترفيه.

حدث هذا أيضًا في إندونيسيا خلال فترة الإغلاق، فقد كان القطاع الاقتصادي في إندونيسيا مشلولًا، ولم يتمكن من العمل كما كان قبل الوباء. تسمح الحكومة لقطاعات معينة فقط بمواصلة العمل خلال الإغلاق مع بعض التسهيلات. ومن المأمول أن يتمكن القطاع الاقتصادي الإندونيسي من البدء في تنفيذ أنشطة الانتعاش الاقتصادي.

يمكن ملاحظة أن عملية النمو الاقتصادي في إندونيسيا قد ضعفت مع تنفيذ إجراءات تقليل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع، إذ يجب اتخاذ هذا الإجراء كخطوة استباقية لمواجهة الانتشار الواسع لـكوفيد ١٩. وقد تسبب هذا الإغلاق في العديد من المعرقِلات، مثل: اضطراب أنماط التوزيع، بالإضافة إلى ضعف أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات واسعة النطاق، ما أدى إلى إضعاف الاقتصاد الإندونيسي. ولا يزال القطاع الاقتصادي في إندونيسيا يأمل في الخروج من هذا الركود الاقتصادي الناجم عن تلك الأزمة، ومن المتوقع أن تستغرق عملية الانتعاش الاقتصادي وقتًا طويلًا.

لكل دولة في العالم حسابات وتحليلات مختلفة، فمثلًا يتوقع العلماء أن تحتاج الولايات المتحدة على الأقل من ١٢: ١٨ شهرًا لاستعادة الظروف الطبيعية للصحة العامة ومعالجة الآثار الاقتصادية نتيجة تأثير كوفيد ١٩، وقد أصدرت بالفعل حكومة الولايات المتحدة سياسات لدرء ركود ما بعد الوباء على المدى القصير. ويحتاج البنك المركزي ووزارة المالية إلى ضمان استمرار القطاع الاقتصادي المتعثر في العمل لمواجهة الضغوط المالية على الرغم من استمرار انتشار الوباء، ولا تزال هناك حاجة مُلِحَّة إلى أدوار مهمة وخطوات نشطة تتخذها الحكومة فيما يخص هذا الأمر.

في إندونيسيا، هناك حاجة إلى سياسات إستراتيجية حكومية لتشجيع الاقتصاد على النمو في المستقبل، وقد أصبح مفهوم "هيكلة أنماط الإنتاج والتوزيع" المنظورَ الرئيس في عملية الانتعاش الاقتصادي في إندونيسيا ما بعد كوفيد ١٩ . فوُضِعت ضغوط كبيرة على قطاع التصنيع، وأصبح قطاع الإنتاج الصناعي في وضع متدهور للغاية، كما انخفض مؤشر المبيعات الحقيقي بشكل عام.

يحدث هذا بسبب انخفاض القوة الشرائية للناس، حينها تقوم الشركات الصناعية تلقائيًّا بإجراء

تعديلات، بما في ذلك تناقص المنفعة الذي أثر بالانخفاض في الإنتاج.

وذكرت الحكومة أنه كان هناك ما مجموعه ١١٤ , ٣٤٠ شركة تضررت من الوباء، وأن ٩١٦ ,٩٤٣ , ١ عاملًا سُرِّحُوا من القطاعات الحكومية وغيرها من القطاعات الخاصة.

فالصناعة واسعة النطاق باعتبارها تمثيلًا للصناعة الرسمية، وكذلك أيضًا المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSMEs باعتبارها تمثيلًا للصناعات غير الرسمية، لديها جميعًا نفس الشروط التي تحتاجها لصياغة خطوات إستراتيجية لتغيير الاقتصاد الإندونيسي.

- إستراتيجية الرقمنة:

أحد الجهود التي يمكن القيام بها هو الرقمنة الصناعية. فيبدو أن انتشار فيروس كوفيد ١٩ يجبر الجميع بمن فيهم المشتغلون في الصناعة على البقاء في المنزل وقتًا لوقف انتشاره. لذا أصبح العالم الرقمي هو الوسيلة الرئيسة للعاملين في الصناعة لمواصلة نشاطهم. ومع التواصل الفعال بين المجالات في القطاعات المختلفة وأصحابها، لم يعُد من الضروري إدارة الأنشطة التجارية بشكل تقليدي، وأصبحت هناك حاجة إلى الابتكار والإبداع في العصر الطبيعي الجديد لزيادة القدرة التنافسية وتوسيع نطاق الأعمال، فيجب أن تُطبَق الرقمنة من قِبل جميع القطاعات الصناعية بأشكالها المختلفة.

إندونيسيا لديها رأس مال وأرصدة وفيرة في نظام الرقمنة الصناعية، مع رابع أكبر عدد من السكان في العالم بوجود ٢٦٤ مليون نسمة و١٧١ مليون مستخدم للإنترنت في عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى بناء مشروع Palapa Ring[٨] للبنية التحتية للاتصالات الذي يجعل إندونيسيا سوقًا مناسبًا. كما يعد استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل: الهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، وقابلية الاتصال الشبكي بالإنترنت في كل منطقة، من العوامل في تنفيذ عملية رقمنة الصناعة. والدور الكبير لعوامل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدعوم أيضًا باستعداد البنية التحتية الرقمية التي تعد جزءًا من الجوانب الداعمة وعاملًا في المرتبة الثانية. وهذا يفيد بأن استخدام الجوانب المذكورة أعلاه سيقود القطاع الاقتصادي بشكل كبير. ويتجلى ذلك في تطوير الشركات المبتدئة في إندونيسيا، التي تحولت إلى وحدات Unicorn[٩] وحتى Decacorns[١٠]. «ترافيلوكا»، و«توكوبيديا»، و«جوجيك»، و«بوكالاباك»، و«جراب»، و«لازادا» دليل على أن إندونيسيا لديها القدرة على إدارة الأعمال القائمة على التكنولوجيا الرقمية.

---

٨ حلقة بالابا، شبكة الكابلات البصرية، "طريق السماء" الإندونيسي. شكلت الشبكة حلقةً بطول ١٢١٤٨ كيلومترًا حول سبع جزر هي: سومطرة، وجاوا، وكاليمانتان، ونوسا تينجارا، وسولاويزي، ومالوكو، وبابوا.

٩ مصطلح اسم للشركة الناشئة التي يبلغ رأس مالها مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ١٤ تريليون روبية.

١٠ عبارة عن مزيج من كلمة deka اليونانية مما يعني الرقم ١٠ بالإضافة إلى اللاحقة من Unicorn. وكما يوحي الاسم، فإن الشركة ذات المستوى Decacorn شركة تبلغ قيمتها التقييمية ١٠ أضعاف قيمة Unicorn، التي تبلغ ١٠ مليارات دولار أمريكي.

ومما ذكرناه نجد أن النظام الصناعي الرقمي -أو رقمنة الصناعة- حلٌّ مناسب للوضع الحالي، وخطواته دعامات يمكنها إنقاذ الاقتصاد الإندونيسي ومثيله من الأزمة الحالية. لكن يتحقق ذلك متى تحققت سبله ووسائله، وتأسست له بنياته التحتية، حتى لا يئول الأمر من محاولة علاجية إلى منحنى هبوط يودي بالاقتصاد نحو الانهيار بدلًا من إنعاشه.

التعليم:

التعليم عماد أساسي في بنية أي مجتمع، ينهض بنهوضه وينهار تأثرًا بانهياره. وقد نالت المؤسسات التعليمية من عناية الحكومة الإندونيسية شيئًا نوليه نصيبًا من التفصيل. لكن قبلها نتعرف أولًا على جانب من المنظومة التعليمية من الناحية التي تخص الحكومة من الجهة الإدارية أو المالية.

تنضبط مدارس وكليات إندونيسيا ببعض الأنظمة، أهمها:

- BKT: Biaya Kuliah Tunggal:

الرسوم الدراسية الفردية أو BKT هي التكاليف التشغيلية الإجمالية التي يجب أن يدفعها الطلاب كل فصل دراسي في برنامج الدراسة. ومع ذلك فإن BKT هي الرسوم الدراسية الفعلية التي يجب أن ينفقها الطلاب دون خصم التمويل من الحكومة.

وتُحْسَب الرسوم الدراسية الفردية BKT على أساس التكاليف المباشرة وغير المباشرة بعد خصم التكاليف غير التشغيلية والتكاليف الروتينية. فالتكاليف المباشرة هي: "قيمة الموارد التي يستخدمها الطلاب لتنفيذ الأنشطة الأساسية للمحاضرات"، في حين أن التكاليف غير المباشرة هي: "قيمة الموارد المستخدمة للأنشطة الإدارية على مستوى الكلية أو الجامعة". وهذه التكاليف باهظة على البعض، لذلك تقدم الحكومة مساعدة تشغيلية شبيهة براتب شهري للطلاب في عملية التدريس والتعلم تسمى "المساعدة التشغيلية لجامعات إندونيسيا" BOPTN.

- UKT: Uang Kuliah Tunggal :

الرسوم الدراسية الفردية UKT هي جزء من تكاليف الدراسة الفردية التي يتحملها كل طالب بناءً على قدرته الاقتصادية.

تُستخدم الرسوم الدراسية الفردية BKT أساسًا لتحديد الرسوم المفروضة على طلاب المجتمع والحكومة، ولا يجوز لجامعات الولاية تحصيل رسوم دراسية أو غيرها بخلاف الرسوم الدراسية الفردية من الطلاب الجامعيين الجدد وبرامج الدبلوم. يعتمد التعليم الفردي على القدرة الاقتصادية للمجتمع مقسمة إلى خمس طبقات من الأقل إلى الأعلى: الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة.

وتُحْسَب تكاليف UKT على أساس القدرة أو الوضع الاقتصادي للطلاب، بينما تُحْسَب تكاليف BKT

بناءً على برامج الدراسة للطلاب. يكون نظام UKT بتنفيذ دعم متبادل من الحكومة، الذي من المتوقع أن يساعد الطلاب المعدمين اقتصاديًا، في حين أن BKT هي جميع الرسوم الدراسية التي لا تخضع لتخفيضات من التمويل الحكومي.

تُستخدم BKT أساسًا لتحديد التكاليف المفروضة على المجتمع والحكومة، بينما تُحدد UKT من خلال مراعاة BKT، حتى إن العديد من الطلاب يُضطرون إلى التوقف عن الدراسة بسبب UKT أو BKT الكبيرة التي يجب دفعها، لذا فإن UKT هي نتيجة BKT مخفضة بواسطة الدعم الحكومي.

وعلى أية حال، قد تُبهَم علينا بعض التفاصيل ولا يتضح لنا النظام بأسسه وتفصيلاته بالضبط. والمجال هنا يتسع لدراسات أخرى تخص الشأن التعليمي يسعنا الحديث فيها عن التفاصيل، لكن ما يهمنا هنا هو الجانب المالي الذي قدمته الحكومة بشأن الأزمة الحالية لتلك الفئة بهذه المنظومة الأساسية.

منذ ظهور وباء فيروس كورونا في إندونيسيا، طبقت وزارة التعليم والثقافة نظامًا للتعلم عن بُعد أو التعلم من المنزل حماية لصحة النشء وطليعة المستقبل، أبناء المراحل التعليمية. وفي الفترة من ١٣ : ٢٢ مايو ٢٠٢٠، أجرت وزارة التعليم والثقافة مسحًا على الفئة المقصودة فكانت ٣٨١٠٩ طلاب، ونحو ٤٦٥٤٧ من الآباء في جميع مستويات التعليم بجميع أنحاء المحافظة. فقررت وزارة والتعليم والثقافة أن تطلق ثلاث سياسات لدعم الطلاب والمدارس المتأثرة بكوفيد ١٩، وأوضح وزير التعليم والثقافة نديم أنور مكارم السياستين الأولى والثانية المتعلقة بدعم الرسوم الدراسية الفردية UKT وصناديق مساعدة الطلاب بالبلد BKT، بينما تتعلق السياسة الثالثة بتأكيدات المساعدة التشغيلية للمدارس.

تنظم وزارة التعليم والثقافة آلية تعديل UKT من خلال لائحة وزير التعليم والثقافة رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٠ بشأن معايير الوحدة للتكاليف التشغيلية للتعليم العالي في جامعات الدولة بوزارة التعليم والثقافة. وتهدف هذه اللائحة إلى توفير الدعم من UKT لطلاب التعليم العالي بالدولة الذين يواجهون قيودًا مالية خلال وباء كوفيد ١٩. هناك أربعة توجيهات سياسية جديدة تنظمها الوزارة، هي:

١- يمكن تعديل UKT للطلاب الذين تواجه أسرهم صعوبات مالية بسبب وباء كوفيد ١٩.

٢- لا يُطلَب من الطلاب دفع UKT إذا كانوا في إجازة جامعية أو لا يأخذون وحدات ائتمان فصل دراسي.

٣- يمكن لقادة التعليم العالي توفير الإغاثة لـUKT و/ أو تطبيق UKT جديد للطلاب.

٤- يدفع الطلاب في نهاية الكلية ٥٠٪ بحد أقصى من UKT في حالة الحصول على المراحل الآتية:

- الفصل التاسع لطلاب البكالوريوس والطلاب التطبيقيين.

- الفصل السابع لطلاب الدبلوم - البرنامج الثالث.

وفقًا لوزير التربية والتعليم والثقافة، من خلال هذه السياسة من المتوقع أن يحصل الطلاب على مزايا مختلفة، أي أن استمرار المحاضرات لا ينقطع في أثناء الوباء، مما يوفر التكاليف عند عدم الاستمتاع بمرافق وخدمات الحرم الجامعي، ويحقق المرونة في التقدم بطلب للحصول على إعفاءات UKT، والمدخرات في نهاية الكلية.

من خلال هذه السياسة ثمة خمسة اختيارات سيحصل عليها الطلاب:

أولًا: أقساط UKT: يمكن للطلاب تقديم أقساط UKT بدون فائدة (٠٪) مع فترة سداد معدلة حسب القدرة الاقتصادية للطلاب.

ثانيًا: تأجيل UKT: يمكن للطلاب تأجيل دفعات UKT بحلول تاريخ تعديل الدفعة وفقًا لقدراتهم الاقتصادية.

ثالثًا: تخفيض UKT: لا يزال الطلاب يدفعون UKT، ولكن يمكنهم التقدم بطلب لخفض التكاليف ليُعَدل عدد UKTs الجديدة وفقًا للقدرة الاقتصادية للطلاب.

رابعًا: المنح الدراسية: يحق لجميع الطلاب التقدم بطلب للحصول على منحة البطاقة الذكية الإندونيسية أو خطط المنح الدراسية الأخرى التي تقدمها مؤسسة التعليم العالي. وتطبق معايير القبول وفقًا لأحكام برنامج المنح الدراسية المعمول بها.

خامسًا: مساعدة البنية التحتية: يمكن للطلاب التقدم بطلب للحصول على مساعدة مالية لشبكات الإنترنت والائتمان.

قال وزير التعليم والثقافة إن الانخفاض في UKT استمر في مختلف الجامعات بجميع أنحاء إندونيسيا، مثل: جامعة «جادجا مادا»، ومعهد «بوغور» للزراعة، وجامعة «سيبيلاس ماريت»، وجامعة ولاية «جوج جاكرتا»، وجامعة ولاية «سورابايا»، وجامعة ولاية «سيمارانج»، وجامعة ولاية «جورونتالو». اتُّفِق على عملية تخفيض UKT وتُنفَّذ من قِبل جميع الجامعات الحكومية.

- سياسة مساعدة الوباء للطلاب:

خططت الحكومة إلى زيادة عدد المستفيدين إلى ما يصل إلى ٤١٠,٠٠٠ طالب (جامعات خاصة بشكل رئيس) غير ٤٦٧,٠٠٠ طالب يتلقون تكاليف التعليم المخفضة، وخُصِّص صندوق مساعدات الوباء للطلاب الذين يعانون من ظروف مالية بسبب بالوباء، ولكنهم جادون أكاديميًّا، ومن المفترض أن يتم تمويل محاضرات منتظمة لـ٢٠٠,٠٠٠ طالب جديد ينضم إلى الفصل الدراسي الأول في عام ٢٠٢٠. وأن تستمر المساعدات للطلاب الذين يواصلون دراستهم في عام ٢٠٢٠ ويواصلون دراسة برنامج التعليم العالي لخدمة ٢٦٧٠٠٠ طالب.

معايير للطلاب الذين يمكنهم الحصول على منحة وبائية (المنح المستحدثة بعد الوباء)، وهي:

١- القيود المالية: يعاني الآباء أو المكتتبون من الرسوم الدراسية من قيود مالية ولا يمكنهم دفع الفصل الدراسي UKT فردي في ٢٠٢٠.

٢- حالة المنحة الدراسية: عدم تمويل برامج المنح الدراسية الأخرى التي تمول UKT كليًّا أو جزئيًّا.

٣- مستوى الدورة: الطلاب الذين يجرون دروسًا في الفصل الدراسي الفردي في ٢٠٢٠.

نظام دعم المدارس دون التعليم العالي:

ثمة معياران للمدارس التي يحق لها تلقي هذه المساعدة المخصصة للمدارس:

أولًا: أن تكون في المناطق النائية أو الفقيرة، مثل: العشوائيات الأصلية النائية، أو على الحدود مع البلدان الأخرى، والمتأثرة بالكوارث الطبيعية أو الكوارث الاجتماعية، أو المناطق التي تقع في حالات صعبة أخرى.

ثانيًا: إعطاء الأولوية للمدارس ذات النسبة الأكبر من الطلاب المنتمين للأسر الفقيرة، والمدارس التي تتلقى أموال الدعم العادية، والمدارس التي لديها نسبة أكبر من المعلمين غير الدائمين.

يبلغ حجم مخصصات صندوق دعم التعليم نحو تريليون روبية، مع استهداف ٥٦١١٥ مدرسة في ٣٢٣٢١ قرية/ منطقة فرعية بالمنطقة الخاصة.

تلك كانت طريقة أو محاولات الحكومة الإندونيسية لدعم طلابها في مراحلهم التعليمية بتقديم وتسهيل سبل التعليم، وتخفيف العبء المادي عن عاتقهم قدر استطاعة الميزانية لإنقاذ الوضع دون الإضرار بباقي المرافق المحتاجة للدعم. فرغم مستوى إندونيسيا التعليمي واهتمامها بهذا الجانب، فإنها لم تجبر هذا الجيل على خوض اختبارات وحضور محاضرات تكلف الكثير من الأدوات والمرافق والخدمات، وآثرت صحة الطالب وحياته على تضرره من الناحيتين التعليمية والاقتصادية، رغم ما تحملته هي من عبء مادي قد يؤثر في الوضع الاقتصادي، وهو في المرتبة الأولى بين المتضررين من الوضع الحالي والأزمة الملتبسة لشئون البلاد.

قد يبدو لبعض القراء الآن أن هذا الأمر ليس بمعرض تمييز أو أفضلية للحكومة فقد فعلت ما يجب، بل لا يزال هناك تقصير من جانبها. لكن في الوقت ذاته فإن هناك من يرى أن من العظمة والفضل أن تتكلف حكومة دولة تلك الأعباء على حساب اقتصادها الذي هو بصدد السقوط، وباقٍ بالكاد. والفريقان قد يكونا محقَّيْن، فكلٌّ ينظر بعين بيئته وما لقيه من مجتمعه وحكومته تجاهه بصفته فردًا في الوطن، أكان يمثل أولوية عند الدولة أم أنه في مرتبة ثانوية باعتباره أداة تحقيق أهداف فحسب.

صادر عام ٢٠٢٢ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkansrp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing